

نسبة الى الازهر وهو القديس كما في الصحاح وتهذيب الازهرى وقبل نسبة الى  
ما لم يترك لاحتصار لم وابدال الحرف من الياء كذا في الصحاح بصيغة التثنية قوله  
لا كما يزعم الكرامية المعروف فيه تشديدا لرا وضبطه بعضهم بالتخفيف  
نسبة الى كرامية عن الرا بوزن حذام مبدئيا على الكسر واستشهدوا بقول  
القبائل • الفتحة فتحة ابي حنيفة عند ناه والدين دين محمد بن كرام قوله  
لاستحالة الخ لتبديل اللغوي قوله كما يزعم الكرامية قوله هو قائم بغير لاي على لايه  
فيه كالمشرف في قصة موسى ولسان الملك وغيرهما مما يريد الله تعالى كونه مظهر  
الكرامة قوله والنصر له في كلام المناخين بنسب الى الامام محمد بن  
الصهر ومن تبعه كما قدمه قوله فابا بال الثمانية يعني كما ذهب اليه لاشعري  
من اثبات صفات ثمانية قديمة هي المنظومة في قول القائل • •  
حيث وقع وعلم قدرة واذا في كلامه وانصارت وسمع مع المتأ  
صفات لنداء اهلهم جلا خلا لهدى لاشعري الخبر دني لعلم والنتا  
والاشعرية متفقون على اثبات السبع معتقدون في الثمانية اعني البقاء فالأكثر  
على انه عبارة عن استمرار الوجود وليس صفة ثابتة على الوجود وقوله او  
أكثر اشارة الى التكوين الذي اثبتته الماتريدية والى ما ورد به الشرع مما ينفوس  
علم معناه الملائكة سبحانه ولا يتعرض له كما هو طريق السلف وتوول كما هو  
طريق الخلف وذلك كما استوتوا والباب والهند والصبغ والوجه والقيم قوله  
اشارة الى الجواب ليريد الاجاب بقوله لان حقيقة الجواب ان يقال لا نسلم ان  
الصفات معايرة للذات المعنوية التي تبطل التوحيد ولأن الصفات  
بعضها معاير وبعض هذه المعنوية لان المعنوية التي تبطل التوحيد هي المعنوية  
بمعنى جواز الانفكاك التي يستلزم كونها ذات معايرة كما هو معتقد التصاري  
واذا انتفت هذه المعنوية من الذات والصفات لم يلزم التعدد والتكثير  
فلا يبطل التوحيد ولا يخفى ان الذي في المتن هو هذا الجواب بل اشارة اليه في

معايرة

معايرة الصفات للذات والغرض الاصل من قوله وهي لاه ولا غير بيان  
حكم الصفات وهو نفي العينية عنها وهو ظاهر والغيرية بمعنى جواز انفكاك  
وهو الذي اشير به الى الجواب اذ لا محل لنفي العينية في الجواب وكذا  
يدكر في المتن نفي المعايرة بين الصفات لكنه يؤخذ من كون التعدد فرع  
المعايرة بمعنى جواز الانفكاك فتدحضه الاشارة اليه قوله ليست عين  
الذات كما يزعم المعتزلة ولا غير الذات اي كما يزعم البلخيية قوله فلا يلزم قدم  
الغير يصح لاقتصار على هذا وجمل الكلام المتن على الاشارة الى عدم ورود السؤال  
اصلا لان نفي لزوم قدم الغير كافي في نفي تعدد المقدم ما المتعاربه وما هي الشارح  
على نفي لزوم التعدد ايضا بقوله ولا يكثر المقدم لاشتماله ذلك فعلا في الغور قوله  
لكن لزوم ذلك اي القول بالقدم ما المتعاربه كقوله وا به وقوله اعترض هذا ابانه لا  
يكفر لانا لا نلتزم وهما متغايران ولحسب بان لزوم الكفر بالمعروف ككفر كائنه عليه  
قول الموافق من يلزمه الكفر ولا يعلم به ليس كافر ولزوم الذاتية للانتقال من  
اجل البد يفتات والحاصل ان اتبعي جازما التصاري لانا لا يجوز انفكاك الصفات  
القديمة عن الذات وهو الذي يستلزم المتغاير فابن احد الاعتقاد بين من لاخر  
قوله لانهم ثبتوا الاقضية الثلاثة التي هي الوجود والحياة والعلم فابانه تعالى  
عن توطئه جوهر واحد هو تلكه الاقضية والجوهر هو القايم بنفسه ولا تقوم لصفة  
تجعل الذات الواحدة نفس ثلث صفات يعنون انه وجود وعلم وحياة  
وجوز واعلى كل منها الانفكاك والانتقال وهما من خواص الذات لقولهم ان  
العلم نزل من السماء وليخبر بروح القدس وصار انسانا هو المسيح وهو اقدم من  
اقنومين اقنوم لاهوتي واقنوم ناسوتي وذلك غاية الجهل تعالى الله عما يقول  
الجاهلون علوا كبيرا وقوله تعالى وما من اله الا اله واحد بعد قوله لقد  
كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة شاهد صدق على انه نفي كما هو قولهم  
بالعبادة واتت تلك كل من هذا فابن بنفسه ولجب وجوده بذاته فابن هذا